بمشاركة قيادة انتقالي لحج ..

صلح قبلي ينهي تداعيات قضية قتل عالقة منذ أكثر من ١٠ سنوات في حالمين

حالمين / الأمناء / جهاد الحالمي:

أنهى صلح قبلي في مديرية حالمين محافظة لحج صباح الخميس تقدمه رئيس الهيئة التنفيذية لانتقالي لحج وضاح الحالمي ومدير عام حالمين عبدالعزيز الأعجم ورئيس انتقالي المديرية العميد ناجي الكربي ورئيس انتقالي مديرية المنصورة وضاح الحريبي وقيادات أمنية وعسكرية وشخصيات قبلية من أبناء حالمين وردفان ويافع وشبوة تداعيات قضية قتل وقعت أحداثها قبل عشر سنوات.

وعقب جهود كبيرة نجحت الوساطة القبلية التي قادها الشيخ محمد صالح الأنعمي والشيخ ناصر النمري شبوة، والشيخ محمود محمد مطلق،والشيخ صالح سعيد الكاش، والشيخ مثنى حسين صالح الأنعمي ، والشيخ احمد عمر صالح، والشيخ أحمد علي مثنى القاضي في إنهاء هذه القضية العالقة منذ أكثر من عشر سنوات.

وتوّج الصلح القبلي بموصل وصول إلى منزل جلال علي عثمان والد المجني عليه والواقع في مدينة حبيل الريدة، وأعلنوا حينها إنهاء القضية.

وخلال مراسيم الصلح أشاد الحاضرين بالجهود التي بذلتها لجنة الوساطة في اتمام الصلح وإنهاء القضية وتعزيز قيم الأخوة والتسامح والتصالح فيما بين الأخ محسن أحمد شائف والأخ جلال علي عثمان ،داعيين أبناء المديرية إلى نشر قيم الإخاء والتكافل والتسامح فيما بينهم.

حضر مراسيم الصلح قيادات من السلطة المحلية والانتقالي ومدير أمن المديرية محمد مطلق جابر، ومدير الإدارة التنظيمية بانتقالي لحج غسان عليب ومدير الإدارة القانونية فوزي محمد ومدير الإدارة الإعلامية عضو المجلس الاستشاري غازي العلوي ونائب رئيس انتقالي الحبيلين ياسر محمود البكري ، والشيخ ملهم الجبراني، والشيخ عارف العلوي أبو زياد والشيخ بركان المحلئي، والشيخ ناصر مخور العلوي ، والشيخ محمد محمود منصر العلوي ، والشيخ يحيى حمران الداعري، والشيخ أحمد عمر المرقشي، والشيخ عبدالحكيم الكلدي، والشيخ فضل الحكيمي اليافعي، والشيخ ثابت علي ثابت، والشيخ علي محمد التابعي مكيراس، والشيخ هاشم المحرزي، والشيخ عاد المحرزي، وعدد من مشائخ ووجهاء وأعيان حالمين وردفان .

غياب طرح مشروع الدولة عند أبناء الشمال

كتب/ عبدالله سالم النهدي:

إنكار الحقائق مجازفة كبرى، والخطيئة الأكبر أن تعرف هذه الحقائق ولا تعمل وفقا وما يترتب عليها من معطيات وما تسفر على هذه المعطيات من نتائج.

بل تظل تتجاهلها، وتدندن على أوهام تصنعها لنفسك كمحاولة للهروب الفاشل من المواجهة.

منذ العام ٢٠١١ على هذه المنطقة الجغرافية التي أسميت سياسيا بالجمهورية اليمنية ظهرت حقائق على أرض الواقع السياسي والشعبي، وإن كان على المستوى الشعبي قد سبقت للظهور في مرحلة متقدمة. هذه الحقائق هي انفراط العقد الذي كان يجمع جزئي هذا الدولة وهو الوحدة التي تمت في العام ١٩٩٠م، وتم سحقه في هذا العقد بشكل كلي في العام ٢٠١٥م. وبالتالي تكون الوحدة قد انتهت... انتهت نهائيا، وأكثر الأشخاص وحدوية يعلم يقينا إنها انتهت ولم تعد موجودة، ولم يعد باق منها أثر سوى الذكرى وبعض من فتات التسمية (الجمهورية اليمنية) على أوراق رسمية فقدت قيمتها، تستخدمها دوائر حكومية لا تقدم شيئا.

الجنوبيون جلهم لديهم مشاريعهم البعيدة عن مشروع (الوحدة) بل ومشاريع تقف على الضد والنقيض من هذا المشروع، سواء كان مشروع دولة جنوبية على كامل التراب الجنوبي، أو مشاريع تجزيئية مثل مشروع الاقليم الشرقي، أو مشروع حضرموت أو غيره.

هذه المشاريع لن تقبل بوجود الشماليين إلا بالقدر المحدود في إطار أنهم مواطنين من الجوار، أكثر من ذلك استحالة أن تقبل بهم. حتى مجلس حضرموت الوطني والمتهم- بصرف النظر عن صحة هذا الاتهام، فلسنا بصدد مناقشته هنا- بأنه نبتة تم زرعها من قوى الشمال إذا احتدم الأمر، واشتد عوده صلابة ورسوخا فلن يرضى بأي دور للشماليين في حضرموت على غرار دورهم ووضعهم الحالي المهيمن والمسيطر، وإن فعلت القيادات فلن يرضى المناصرون.

وهنا يبرز السؤال الأهم وهو: ما هو المشروع الذي يحمله الإخوة الشماليون سياسيون ومثقفون وحتى مواطنين للمرحلة القادمة والتي لا بد أن يشرق فجرها يوما ما؟

إن كانوا مازالوا حبيسي التفكير الساذج في استعادة وضع ما قبل ٢٠١١م فهذا هو العته الفكري، والبلادة السياسية التي لا تجيد قراءة الواقع.

ما قبل ٢٠١١م هي مرحلة تمتد لعشرين عاما بدأت في ١٩٩٠م بتحقيق حلم الوحدة وهو حلم حققه الجنوبيون كحكومة وشعب، بينما الشماليون لم تكن لديهم الرغبة العميقة لتحقيق الوحدة، وكان جزء كبير من السياسيين لا يرى في تحقيقها ذات قيمة، كما أن الشعب كان أقرب ما يكون إلى العيش في عالم آخر هو أشبه بالقرون الوسطى ماعدا مدينتان أو ثلاث إن زادت. ودون أن نسترسل في الحديث ونخوض في تفاصيل ليس مكانها هنا نقول بأن هذه المرحلة قد انتهت فعليا. والموضوع هذا ليس خاضعا للعواطف والرغبات ونوازع النفس البشرية، ولكن يجب أن نقر بذلك بعيدا عن ما ذكرنا ، رغم أنه يعز على كل جنوبي رضع حلم تحقيق الوحدة منذ أن كان طالبا يهتف في الطابور الصباحي في مدرسته لهذا الحلم، هذا الإقرار، ولكن لا بد مما ليس منه بد.

أما إذا كانوا يدركون أن الأمور قد خرجت عن هذا المربع، وهم يعملون على إبقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، من شكل اللا دولة والفوضى من أجل استمرارهم في المحافظات الجنوبية تحت مسميات شتى بعيدة عن الحقيقة. هذا الوضع غير الطبيعي لن يستمر، وسيكون مآله للزوال. والحواضن القليلة من الجنوبيين التي تحتضنهم وتحتضن وجود الإخوة الشماليين وطموحاتهم ستذهب.

لقد تأملت في الأمر مليئا، فما وجدت لهم مشروعا، ولا هدفا، يتم طرحه والسعي من أجله، وبناء دولة في المناطق الشمالية وفقا وهذا المشروع.

ولذا؛ تجد الحوثي مسيطر على مناطق الشمال بكل أريحية في ظل غياب حقيقي للدولة، وغياب حقيقي لمقاومة ذلك، ومحاولة تغييره، والشماليون جميعهم راضون عن ذلك، بل أنهم- غالبا- يعتبرونه البديل الذي سيرتمون في حضنه- وكثير منهم قد فعل- إذا لم تحقق الشرعية الهشة حلمهم باستعادة وضع ما قبل ٢٠١١م.

لذا يظل السؤال الذي يتجاهل إجابته الشماليون بنخبهم السياسية والمثقفة قبل العامة: ما هو المشروع الذي تقدمونه الآن أو تفكرون بتقديمه للمرحلة القادمة يمكن أن يفيد الشعب الشمالي وبناء دولة له، بعيدا عن أي صدام مع الجنوبيين؟

وقد يكون ذلك التجاهل هو الضياع بذاته.

الجمهورية اليمنية
وزارة الأشغال العامة والطرق
صندوق صيانة الطرق

صندوق صيانة الطرق
Roads Maintenance Fund
المركز الرئيسي - العاصمة عدن

إعلان

يعلن صندوق صيانة الطرق والجسور على رغبتها في انزال المناقصة العامة رقم (1) لسنة2024 لتقديم الرعاية الصحية على العاملين ومعالوهم (إدارة النفقات بألية النسبة المئوية من اجمالي مبلغ المصروفات على الخدمات الطبية)، بتمويل من صندوق صيانة الطرق والجسور - وزارة الأشغال العامة والطرق.

على الراغبين المشاركة في هذه المناقصة من مقدمي الخدمات الطبية المؤهلين تقديم عطاءتهم (الفنية والمالية)التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي الى العنوان التالي:

وزارة الاشغال العامة والطرق _ صندوق صيانة الطرق والجسور (مدينة انماء السكنية _ أبو حربة الشارع الرئيسي عمارة رقم (CT379) امام بنك الكريمي.

لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره(20,000) عشرين ألف ريال يمني لايرد اخر موعد لبيع الوثائق يوم الخميس الموافق29 فبراير 2024.

يقدم العطاء في مظروفين منفصلين (فني ومالي) مغلقان ومختومان بالشمع الاحمر وعليه اسم صاحب العمل واسم المشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:

1) ضمان بنكي بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ قدره (3%) بالريال اليمني او الدولار من قيمة العطاء صالح لمدة (120) يوماً من تاريخ فتح المظاريف او شيك مقبول الدفع.
2) صورة من البطاقة الضريبية سارية المفعول.
3) صورة من البطاقة التأمينية + البطاقة الزكوية ساريتي المفعول.
4) صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول.

اخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة 11 صباحا من يوم الاربعاء 6 مارس 2024م ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.

- سيتم فتح المظاريف بمقر مبنى صندوق صيانة الطرق والجسور الموضح أعلاه، بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

يمكن للراغبين في المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شراءها خلال أوقات الدوام للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة 17 يوم عمل من نشر اول اعلان.

RMFYemen1